

مؤتمر نزع السلاح

CD/PV.750

12 September 1996

ARABIC

Original: ENGLISH

المحضر النهائي للجلسة العامة الخمسين بعد السبعمئة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس، ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ديمبينسكي (بولندا)

الرئيس: أعلن افتتاح الجلسة العامة ٧٥٠ لمؤتمر نزع السلاح.

لدي على قائمة المتكلمين اليوم ممثلو كازاخستان، والمملكة المتحدة ونيوزيلندا. وبعد الاستماع للبيانات، أعتزم تعليق الجلسة العامة لمدة عشرين دقيقة بغية السماح للوفود بدراسة مشروع التقرير السنوي المنقح للمؤتمر المرفوع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، والوارد في الوثيقة CD/WP.478/Rev.1. ولقد أعلنت أمس أنه نظراً لضيق الوقت لن تعد الأمانة سوى قائمة بالتغييرات. بيد أن الأمانة استطاعت إعداد نص منقح لمشروع التقرير، باللغة الانكليزية فقط، يتضمن جميع التغييرات التي تم الاتفاق عليها أمس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل كازاخستان الموقر، السيد فولكوف.

السيد فولكوف (كازاخستان): اسمحو لي قبل كل شيء، سيادة الرئيس، أن أهنئكم باسم

وفد كازاخستان على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. فقد توليتم هذا المنصب في فترة حرجة بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح، ولكننا واثقون من أن مهارتكم الدبلوماسية، وخبرتكم وكفاءتكم المهنية ستساهم في تكميل عمل المؤتمر بالنجاح في دورة ١٩٩٦.

وأود أيضاً أن أعرب عن تقديرنا لسلفكم، السفير أورتيا من بيرو، ولجميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح للاستجابة لطلب كازاخستان الاشتراك في مؤتمر نزع السلاح بصفة مراقب.

وما زلنا نتابع عن كثب المناقشة النهائية في المؤتمر وفي لجنته المخصصة لحظر التجارب النووية، ونحن نقدر كل التقدير الأهمية العالمية للمشاكل الموضوعية المبحوثة في هذا المحفل وما يتسم المشاركون فيها من كفاءة مهنية عالية. وفي هذه المرحلة الأولية من مشاركتنا في المؤتمر، فإن وفدنا يتتبع أساساً عملية التفاوض - الاطلاع على عمل وممارسات مؤتمر نزع السلاح، ولكنني أعتقد أن مشاركة وفدنا في المستقبل ستكون أنشط وأننا سنستطيع المساهمة إلى حد أبعد في عمل المؤتمر.

وقد ركز المؤتمر عمله في هذا العام على مهمة ذات أولوية أسندها إليه المجتمع الدولي - إنجاز نص معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية تكون عالمية، ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها بفعالية. وفي نظرنا، فإن إبرام هذه المعاهدة سيصبح تدبيراً معقولاً في وقف التجارب النووية، وسيساهم بالتالي في عملية نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي بجميع جوانبه، ومن ثم في تعزيز السلم والأمن الدوليين.

ونحن نأسف كل الأسف لأن المفاوضات والمشاورات المضمنة التي دارت حول حظر التجارب النووية لم تسفر عن التوافق المنشود في الآراء بشأن النص. وفي هذه الحالة، فإن مبادرة الحكومة الاسترالية، التي يؤديها عدد من البلدان الأخرى، تبدو بمثابة الإمكانية المتبقية الوحيدة لانتهاز الفرصة لأن نحقق في النهاية الأمان التي يصبو إليها العالم منذ عقود للتوصل إلى حظر كامل لجميع تفجيرات الأسلحة النووية.

وقد أعلنت كازاخستان من قبل موقفها إزاء مشروع نص المعاهدة، كما يرد في CD/NTB/WP.330/Rev.2، في تقرير اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية، حيث كانت من ضمن البلدان التي، وإن كانت لا تعتبر مشروع نص المعاهدة كاملاً، أيدت مع ذلك مشروع النص. ونحن نعتقد أن هذه

المعاهدة ستشكل، بتقييدها تطوير الأسلحة النووية وتحسينها النوعي، تدبيراً فعالاً من تدابير نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، وستدفع أيضاً إلى اتخاذ مزيد من الخطوات في تحقيق عملية منتظمة لنزع السلاح النووي.

وما فتئت حكومة كازاخستان تنتهج بعزم سياسة نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، وهذا يتجلى من سجل من التدابير المنتظمة التي اتخذتها كازاخستان خلال السنوات الخمس الماضية. وفي وقت ليس بالبعيد، كان بإمكان كازاخستان إختيار "السيبل النووي"، ولكن بدلاً من ذلك أصبحت حكومة كازاخستان إحدى الدول التي شرعت في تحويل معاهدة "ستارت - ١" إلى اتفاق يضم خمسة أطراف. ثم وقعت كازاخستان على بروتوكول لشبونة، ملتزمة بذلك بإزالة جميع الأسلحة النووية من إقليمها من أجل تدميرها. وفي عام ١٩٩٣، انضمت كازاخستان إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وفي نيسان/أبريل ١٩٩٥ أُزيلت آخر رؤوس حربية نووية من أراضي كازاخستان.

إن تحقيق حظر عالمي على تفجيرات التجارب النووية كان دائماً من أقوى مطامح شعب كازاخستان: فخلال فترة خمس وأربعين سنة تقريباً، جرى ٤٥٩ تفجيراً نووياً في موقع التجارب النووية "سامبيالاتينكس" في كازاخستان، وجرت ١١٣ تجربة في الجو. وأُغلق موقع التجارب في آب/أغسطس ١٩٩١، بعد صدور مرسوم من الرئيس نور سلطان نازاباييف. وفي العام الماضي أيدت كازاخستان بصدق قرار الجمعية العامة ٦٥/٥٠، واليوم قررت حكومة كازاخستان، وفقاً لموقفها المبدئي إزاء قضايا نزع السلاح، الانضمام إلى استراليا والبلدان الأخرى في الاشتراك في تقديم مشروع القرار بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب. وبالنسبة لكازاخستان، وهي بلد عانى شعبه معاناة هائلة من التجارب النووية التي انصبت عليه خلال نصف القرن - في الجو، وتحت سطح الأرض وعلى الأرض - ليس هناك مجال للسؤال عما إذا كان ينبغي أو لا ينبغي تأييد المعاهدة التي ستوقف جميع تفجيرات التجارب النووية في كل مكان وإلى الأبد.

ويحیی وقد كازاخستان قرار الجمعية العامة اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ويطلب إلى كافة الدول أن توقع على المعاهدة وأن تصبح أطرافاً فيها في أقرب موعد.

الرئيس: أشكر ممثل كازاخستان على بيانه وعلى الكلمات اللطيفة التي توجه بها إلى الرئيس. وأعطي الكلمة الآن إلى المتكلم التالي، ممثل المملكة المتحدة، السفير السير مايكل ويستون.

السيد مايكل ويستون (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية): أود الإدلاء ببيان نيابة عن المجموعة الغربية بشأن جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح في المستقبل.

يود الأعضاء الـ ٢١ في المجموعة الغربية أن يتوجهوا بالشكر إلى المنسق الخاص بشأن استعراض جدول الأعمال للجهود المضنية التي بذلها طوال السنة في إجراء مشاورات حول هذه القضية المعقدة. إن تقريره المتمم بعمق التفكير المؤرخ في ٣ أيلول/سبتمبر وتقريره الشفوي غير الرسمي المؤرخ في ٢٣ أيار/مايو المقدمين إلى مؤتمر نزع السلاح يوفران أساساً سليماً لإجراء مزيد من المشاورات لتقرير كيفية مضي مؤتمر نزع السلاح في عمله في عام ١٩٩٧. ولذلك نرحب بالاقتراح الداعي إلى أن يجري رئيس مؤتمر

نزع السلاح مشاورات الآن وخلال الفترة فيما بين الدورات بغية إعداد جدول أعمال موضوعي جديد لعمل مؤتمر نزع السلاح. ونؤيد تأييداً كاملاً جميع الجهود الهادفة إلى التوصل إلى توافق في الآراء داخل المؤتمر.

وقد أحاطت المجموعة الغربية علماً بالعديد من البيانات والاقتراحات المقدمة من وفود جميع المجموعات خلال هذه الدورة حول موضوع جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح. ونحن نشجع الرئيس، بالتشاور مع جميع الوفود، على دراسة الأفكار والمقترحات المقدمة والتأمل فيها. وفي هذا الصدد، تود المجموعة الغربية أن تساهم مساهمة بناءة في عملية المشاورات بإبداء الملاحظات العامة التالية.

إن جدول الأعمال الحالي لمؤتمر نزع السلاح يحتاج إلى إصلاح واستكمال. وكما لاحظ المنسق الخاص بشأن جدول الأعمال في تقريره المؤرخ في ٢٣ أيار/مايو، "من المقبول أن يكون لمؤتمر نزع السلاح جدول أعمال جديد يعكس بشجاعة التغييرات التي حدثت وما زالت تحدث في العالم منذ سنوات الآن". وينبغي لجدول الأعمال، في رأينا، أن يعكس أيضاً التقدم المحرز في نزع السلاح وعدم الانتشار. وينبغي لنا أن نسعى إلى وضع جدول أعمال جديد يكون واقعياً ومتطلعاً إلى الأمام ويستطيع أن يحظى بتوافق في الآراء بين مؤتمر نزع السلاح الموسع.

وينبغي لجدول الأعمال أن يقيم توازناً بين البنود النووية والتقليدية. وينبغي أن يظل التركيز على المفاوضات والمناقشات الموضوعية.

وينبغي مواصلة المفاوضات التي أيدتها مؤتمر نزع السلاح قبلاً بإنشاء لجنة مخصصة في عام ١٩٩٧.

ونشير إلى أن مؤتمر نزع السلاح قبل، في ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٥، بإسناد ولاية إلى لجنة مخصصة لبدء مفاوضات موضوعية حول اتفاقية حظر المواد الانشطارية. ووافق مؤتمر نزع السلاح أيضاً على مرشح ليكون رئيساً للجنة المخصصة. وواصلنا منذئذ الحث على بدء هذه المفاوضات فوراً. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه ينبغي إنشاء اللجنة المخصصة بسرعة.

ويمكن إنشاء لجان مخصصة فوراً بشأن ضمانات الأمن السلبية، والفضاء الخارجي والشفافية في مسألة التسليح. ويمكن استكمال ولايات اللجان المخصصة.

ونؤيد تأييداً كاملاً استنتاجات المنسق الخاص، التي تحظى فيما يبدو بتوافق في الآراء، بأن بعض البنود أصبحت بالية الطراز وينبغي بالتالي تنقيحها أو حذفها. ويمكن أيضاً وضع بنود أخرى.

وفي هذا السياق، يمكن وضع بندين عامين من جدول الأعمال بعنوان "نزع السلاح النووي" و"نزع السلاح التقليدي" للدلالة على الحاجة إلى توازن في جدول الأعمال.

كما أحطنا علماً مع الاهتمام بالملاحظات التي أبدتها المنسق الخاص حول الألغام البرية المضادة للأشخاص.

ونتطلع إلى العمل مع الرئيس وكافة وفود مؤتمر نزع السلاح بغية الاتفاق على جدول أعمال جديد. وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يظل مرناً ورحب الصدر، وعلى استعداد لتناول قضايا نزع السلاح ذات الصلة حسب الاقتضاء.

السيد أرمسترونغ (نيوزيلندا): نتكلم هذا الصباح نيابة عن ثلاثة وفود. فقد انضمت كندا وأستراليا ونيوزيلندا إلى البيان الذي أدلى به اليوم ممثل المملكة المتحدة بوصفه منسق المجموعة الغربية. ويحدونا ويطيد الأمل بأن يساهم ذلك البيان في تمكن مؤتمر نزع السلاح من التوصل إلى توافق مبكر في الآراء في عام ١٩٩٧ بشأن جدول أعمال شامل بغية تيسير التقدم في الجهود البناءة في ميدان نزع السلاح النووي وأسلحة التدمير الشامل، ونزع السلاح التقليدي. وكما أشارت وفودنا في البيانات الملقاة في المؤتمر وفي المحافل الأخرى هذا العام، فإننا مهتمون بالعمل على التوصل في المؤتمر إلى اتفاق بشأن إطار مناسب لمناقشة مسائل نزع السلاح النووي، كجزء من جدول أعمال شامل في المستقبل. ولذلك نتطلع إلى التعاون مع الرئيس خلال مشاوراته فيما بين الدورات حول جميع جوانب جدول الأعمال المقبل لمؤتمر نزع السلاح.

الرئيس: أشكر سفير نيوزيلندا الموقر على بيانه. وبذلك تُختتم قائمة المتكلمين لهذا اليوم. هل يود أي وفد آخر تناول الكلمة في هذه المرحلة؟

كما أعلنت في بداية هذه الجلسة، سأعلق الآن الجلسة العامة لمدة عشرين دقيقة بغية السماح لجميع الوفود بالتأكد من أن كافة التغييرات التي تم الاتفاق عليها أمس مشمولة في مشروع التقرير السنوي المنقح المعروض عليكم.

علقت الجلسة في الساعة ١٠/٤٠ واستؤنفت في الساعة ١٠/٥٥

الرئيس: أعلن استئناف الجلسة العامة ٧٥٠.

سنبدأ الآن في بحث واعتماد مشروع التقرير السنوي للمؤتمر المرفوع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما هو وارد في الوثيقة CD/WP.478/Rev.1.

وحيث إننا أتيحت لنا الفرصة للنظر في مشروع التقرير هذا فقرة فقرة، فإنني اعتزم المضي في بحثه فرعاً فرعاً، مع لفت انتباهكم فقط إلى الأجزاء التي أدخلت عليها تعديلات. وغني عن البيان أن مواضع الفراغ ستقوم الأمانة بملئها.

هل هناك أي تعليقات على الفرع الأول، "مقدمة"؟ إذن لقد اعتُمد.

سأنتقل الآن إلى الفرع ثانياً، "تنظيم أعمال المؤتمر". وكما تم الاتفاق، فقد أُضيفت قبرص في الفقرة ١٤، في الصفحة ٦، إلى قائمة البلدان التي قدمت طلباً للعضوية. وتم تعديل الفقرة ١٧، في الصفحة ٧، على النحو المتفق عليه. وأُضيفت فقرة جديدة برقم ١٩ على النحو المتفق عليه. وأود الآن أن أدعوكم إلى توجيه انتباهكم إلى الجزء واو، "استعراض جدول أعمال المؤتمر". وتم تنقيح الفقرة ٢٠ على النحو المتفق

عليه. وأدرجت فقرتان جديدتان، ٢١ و٢٢، تم الاتفاق عليهما أمس. فهل لي أن اعتبر أن الجزء الثاني قد اعتمد؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس: أدعوكم الآن إلى توجيه انتباهكم إلى الفرع ثالثاً، "الأعمال الموضوعية للمؤتمر خلال دورته لعام ١٩٩٦". لقد أُدرجت في الفقرة ٣١، في الصفحة ١١، وثيقة جديدة مقدمة من كندا، CD/1435 ويعكس الجزء باء، المعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي"، الفقرات ٢٢ إلى ٣٩، الاتفاق الذي تم التوصل إليه أمس بشأن محتويات هذه الفقرات وإعادة تنظيمها. أرى أن ممثل الهند يود تناول الكلمة.

السيد راو (الهند): أود أن أقترح، في الفقرة ٣٩(هـ)، إجراء تغيير تحريري بما يفيد أن الوثيقة CD/1433 قُدِّمت نيابة عن مجموعة الـ ٢١.

الرئيس: لقد أخذت الأمانة علماً بهذا التغيير التحريري. هل لي أن اعتبر أن هذا الفرع قد اعتمد؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس: أود الآن طرح مشروع التقرير السنوي برمته لاتخاذ قرار بشأنه. هل لي أن اعتبر أن المؤتمر يقرر اعتماد هذا التقرير؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس: أود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أشكر جميع الوفود على الروح التوفيقية والتعاونية التي سمحت لنا باختتام عملنا حسبما هو مقرر.

وحيث إن هذه هي الجلسة العامة الأخيرة من دورة مؤتمر نزع السلاح لعام ١٩٩٦، أود إبداء بعض الملاحظات الختامية بصفتي رئيس المؤتمر.

لقد كانت هذه الدورة طويلة وشاقة جداً. وكانت تارة مثيرة وأخرى محبطة، وتارة مشجعة وأخرى مخيِّبة، ولكنها في النهاية كانت مجزية من حيث بَعْدُها التاريخي. وقد عملنا جميعاً عملاً مضمناً، ولو أنه لم تنشأ سوى لجنة مخصصة واحدة، معنية بحظر التجارب النووية وتعمل تحت رئاسة ممثل هولندا الموقر الماهر، السفير ياب راماكير. وقد لبينا النداء الموجه إلى مؤتمر نزع السلاح في قرار الجمعية العامة ٦٥/٥٠، فاستطعنا بالتالي في عملنا الموضوعي أن نركز كل اهتمامنا على مواصلة الجهود لوضع مشروع معاهدة للحظر الشامل للتجارب.

وكانت ولايتنا واضحة: القيام "كمهمة ذات أولوية عليا، بعقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية تكون عالمية في نطاقها ويمكن التحقق من تنفيذها على نحو متعدد الأطراف وبصورة فعالة. وتسهم في نزع السلاح النووي ومنع انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبه، بحيث يمكن التوقيع عليها في بداية الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة".

وقد ناشدنا بمشقة طوال العام ذلك الهدف بتفانٍ، وحسن نية وروح تعاونية من جانب جميع المعنيين، بغية أداء ولايتنا في الوقت المناسب.

وأعتقد أن بإمكاننا أن نشعر بالاطمئنان والارتياح لأن الجمعية العامة للأمم المتحدة اعترفت، في الإجراء الذي اتخذته في ١٠ أيلول/سبتمبر، بالقيمة الأصيلة لجهودنا. واعترفت بأهمية وقيمة نتائج جهودنا التفاوضية - من أجل عدم الانتشار، ونزع السلاح النووي، والسلام والأمن الدوليين في نهاية المطاف.

إن التأييد الساحق الذي حظي به القرار المعني في الجمعية العامة يوم الثلاثاء الماضي يؤكد أن نبذ مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب وإهماله كان سيُعتبر أمراً لا يفتقر. والواقع أنه كان من الصواب والمناسب إحالة مشروع معاهدة الحظر الشامل للتجارب إلى المجتمع الدولي الأوسع نطاقاً كي يحكم بنفسه على المزية والأهمية النهائية لمشروع وثيقة معقدة استغرق إعدادها سنتين ونصف السنة من العمل الشاق. وهي وثيقة عقد الناس العاديون الأمل عليها في كل مكان. وإني واثق أن مكانة مؤتمر نزع السلاح سليمة في النهاية، إن لم تكن قد تعززت. ولا يمكن نكران التقدير له.

إن سجل الدورة الختامية سجل رائع أيضاً بالنسبة لقضية غير القضية الجوهرية. فبفضل الجهود الدائبة لرؤساء مؤتمر نزع السلاح المتعاقبين خلال السنوات القليلة الماضية، وخاصة في عام ١٩٩٦، شهدنا زيادة عضوية مؤتمر نزع السلاح إلى ٦١ دولة. ونتيجة لذلك، أصبح مؤتمر نزع السلاح هيئة متوازنة وأكثر تمثيلاً للمجتمع الدولي. وبالخلاصة أنه أصبح أفضل استعداداً لمعالجة التحديات المعقدة للبيئة الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة. بيد أن مسألة عضوية مؤتمر نزع السلاح لا تزال أمراً غير منجز. وتمشياً مع طلب مؤتمر نزع السلاح، فإنني أعزّم، بصفتي رئيساً تنتهي مدة رئاسته في نهاية السنة، مواصلة المشاورات حول زيادة توسيع عضويته وتقديم تقرير إلى مؤتمر نزع السلاح في بداية دورته لعام ١٩٩٧.

وبحذف معاهدة الحظر الشامل للتجارب من جدول أعمال المؤتمر، تنشأ مشكلة هي: ما هي المقررات التي يمكن اتخاذها في هذا الصدد لضمان إمكانية حسن افتتاح الدورة القادمة والقيام بعمل مؤتمر نزع السلاح على أنجع نحو ممكن؟ ولهذه الغاية، سأتوخى استعمال الوقت المتخلل بين الدورات لأداء مهام تتعلق بجوهر عمل مؤتمر نزع السلاح.

وبغية الإعداد لبدء الدورة على أكفأ وجه، فإنني أعزّم مواصلة المشاورات التي قام بها أسلافي وكذلك السفير ميغلوي، المنسق الخاص بشأن استعراض جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح وبرنامج عمله في المستقبل. وفي المقام الأول، أعزّم إجراء مشاورات مكثفة بقصد وضع أساس لتوافق في الآراء حول قضية نزع السلاح النووي، وتقديم تقرير عن ذلك إلى المؤتمر في بداية دورته في عام ١٩٩٧. وسوف استقصي أيضاً إمكانية إعادة تنشيط جميع اللجان المخصصة التي لم تستأنف العمل في ١٩٩٦، بما في ذلك اللجنة المعنية بحظر المواد الانشطارية.

ومن الواضح أن علينا، لدى معالجة جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح وبرنامج عمله في المستقبل لعام ١٩٩٧، أن نراعي أي طلبات وتوصيات يمكن أن تنبثق عن الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وإذا ما نظرنا إلى الأمور من زاوية شواغل بلدي الوطنية، على سبيل المثال، فإن من المستصوب إدخال توازن أكبر على جدول الأعمال. وإن إمكانية النظر في مختلف جوانب الأسلحة التقليدية، بما في ذلك مسألة الشفافية في التسليح والألغام البرية، نظراً بناءً من شأنها أن تكون أنسب أمر في المقام الأول.

وكما ستقدرون فإن رئيسكم، بهذه المهمة الطموحة للأشهر القادمة، لن يكون عاطلاً عن العمل في فترة ما بين الدورات. ولكنه لن يترك الوفود عاطلين عن العمل كذلك. وسوف أتشاور معكم مرة بعد مرة بغية عدم ارتكاب خطأ في أحكامي. وأنا واثق من أنني سأتلقي التعاون الكامل من جميع الوفود لأداء واجباتي الرئاسية. وإنني آمل، نتيجة لذلك، أن أستطيع تيسير مهام الرئيس القادم، ممثل جمهورية كوريا الموقر.

وأود أن أتوجه بالشكر إلى جميع الوفود، ومنسقي المجموعات الإقليمية والصين لتعاونهم معي ولطفهم اتجاهي، كرئيس لهذا الجزء الأخير المملوء بالمشاعر والتحديات من الدورة. وقد شرفني أن أراس مؤتمر نزع السلاح في لحظة تنطوي على آثار حاسمة بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح.

وأود أن أتوجه بالشكر والتقدير الحار خاصة إلى أعضاء أمانة مؤتمر نزع السلاح الذين ما فتئوا يقدمون لي مساعدة لا تقدر تحت القيادة الماهرة للأمين العام للمؤتمر والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، السيد فلاديمير بيتروفيسكي، ونائب الأمين العام للمؤتمر، السيد عبد القادر بن اسماعيل. ونيابة عن جميع أعضاء المؤتمر، أود أيضاً أن أعرب عن امتناني للأمين للجنة المختصة لحظر التجارب النووية، وغيره من موظفي الأمانة، والمترجمين الشفويين والتحريريين، الذين اعتمدنا على كفاءتهم وحسن نيتهم في سير هذه الهيئة سيراً حسناً وفعالاً.

وستُعقد الجلسة العامة القادمة يوم الثلاثاء، ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١١/١٠